مالا فوذ دار الحرب فلا ضمان كالحربي ودار الحرب عندهم طردي
فلا فائدة لذكره اذ من اوجب الضمان اوجبه وان لم يكن
في دار الحرب وكذا من نقاه ويرجع الى الاول لانه يطالب بتاثير
كونه في دار الحرب او يكون له فائدة ضرورية كقوله معتبر العدد
في الاستيجار بالاجار عبادة متعلقة بالاجار لم يتعدها
معصية فاعتبر فيها العدد كالجار عقوله لم يتعدها معصية
عديم التاثير في الاصل والفرع لكنه مضطر الى ذكره لئلا ينتقض
بالرجم او غير ضرورية فانا لم نعتبر الضرورية لم تعتبروا لا
فقد دمثاله الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر الى اذن
الامام كالظهر فانها مفروضة حتى اذا لو حذف لم ينتقض
بشيء لكنه ذكر لتقريب الفرع من الاصل بتقوية الشبه بينهما
اذ الفرض بالفرض اشبه الرابع في الفرع زوجة
نفسها بغير كفؤ فلا يصح كالوزوجت وهو كالثاني
اذ لا اثر للتقييد بغير الكفاء ويرجع الى المناقشة
في الفرض وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج والاصح
جوازه وقالها البناء اى بناء غير محل الفرض عليه
ومنها القلب وهو دعوى ان ما استدل به في المسالة
على ذلك الوجه عليه لا له ان صح وتقدم امكن معه تسليم

صحيح

صحته وقيل هو تسليم للصحة مطلقا وقيل افساد مطلقا
وعلى المختار فهو مقبول معارضة عند التسليم قادح
عند عدمه وقيل شاهد قوله لذلك وعليك وهو قسمان
الاول لتصحيح مذهب المعترض في المسالة اما مع ابطال
مذهب المستدل صريحا كما في بيع الفضولي عقد فلا يصح
كالشراء فيقال عقد فلا يصح فيصح كالشراء او لا
مثل لبعث فلا يكون بنفسه قربة كوقوف عرفة
فيقال فلا يشترط في نية الصوم كعرفة الثاني لابطال
مذهب المستدل بالصراحة عضو وضوء فلا يكفي أقل
ما ينطلق عليه الاسم كالوجه فيقال فلا يتعدد غسله
بالبدء كالوجه او بالتزام عقد معاوضة فيصح مع
الجهل بالمعوض كالنكاح فيقال فلا يشترط خيار
الرؤية كالنكاح ومنه خلاف القاضي قلب المساواة
مثل طهارة بالمائع فلا يجب فيها النية كالنجاسة
فيقول فيستوي حدثها ومائها كالنجاسة ومنها
القول بالموجب وشاهده ولله العزة ولرسوله في
جواب ليخرجن الاعز منها الاذل وهو تسليم الدليل مع

Copyright © King Saud University